

يؤكد من جديد قلقه إزاء استمرار انعدام الاستقرار على طول الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإزاء الخطر الذي يشكله ذلك على سلامة السكان المدنيين وعلى سير العمليات الإنسانية؛

ويشير إلى اعترام الأمين العام الإذن بعودة بعثة التقييم التقني فوراً إلى المنطقة بغرض إتمام ملاحظاتها التي كانت قد أُعيقَت لدواع أمنية، ويطلب إليه القيام، بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٧، بتقديم توصيات بصيغتها المستكملة والنهائية بشأن حجم وبنية وولاية وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة.

ويطلب إلى الأمين العام أن يوفد في أقرب وقت ممكن بعثة تحضيرية إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشاور مع حكومتيهما، على النحو المتوخى في الفقرة ٨٨ من تقريره.

والحماية. وفي غضون ذلك، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في الإذن بإرسال فريق متقدم إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لجمع المزيد من المعلومات عن الحالة في المناطق الحدودية، وبحث إمكانات التوصل إلى اتفاق سياسي، والقيام بالمزيد من التخطيط التفصيلي والإعداد اللوجستي.

وقد دعي ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان باسم المجلس^(٦)، وكان في جملة ما أورده المجلس، في البيان أنه:

(٦) S/PRST/2007/2.

٢١ - الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

الإجراءات التمهيدية

إلى المشاورات التي أجريت مع السلطات في كلا البلدين والجهات المعنية صاحبة المصلحة في الميدان^(٧).

وقدم الأمين العام تفاصيلاً عن المفهوم المنقح للوجود الدولي المتعدد الأبعاد في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يتضمن ثلاثة تعديلات هامة للاقتراح السابق. أولاً، ستضطلع قوة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي بمهام ووظائف العنصر العسكري خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من نشر القوة. ويعقب ذلك إبرام اتفاق متابعة يشمل إقامة عملية محتملة تابعة للأمم المتحدة خلفاً للعنصر. ثانياً، لن يكون هناك تدخل مباشر للوجود الدولي المتعدد الأبعاد في المنطقة الحدودية. ثالثاً، سيواصل رجال الشرطة والدرك التشاديون الذين يسهرون على حفظ القانون والنظام في

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٧٣٤ المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٣٤ المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية"، وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بشأن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى^(٨). وأوضح الأمين العام في تقريره أن السلطات في تشاد قد أعربت عن قلقها بشأن العنصر العسكري من الوجود المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو المبين في تقريره المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وأضاف أن التقرير الحالي يستند

(٧) S/2007/97.

(٨) S/2007/488.

وطلب إلى الأمين العام مواصلة اطلاعه عن كتب على ما يجري من تحضيرات لكل عنصر من عناصر الوجود المتعدد الأبعاد، بما في ذلك مزيد من التفاصيل بشأن الهيكل والطرائق العملية ومستويات القوات.

القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٧٤٨ المعقودة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٤٨، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس أيضا في جدول أعماله التقرير الخاص للأمين العام بشأن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى^(٤). ودعي ممثلا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في المناقشة^(٥).

ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٦)؛ ومن ثم طرح للتصويت واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور، منها:

وافق على إنشاء وجود متعدد الأبعاد في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بغرض المساعدة في تهيئة ظروف أمنية مواتية لعودة اللاجئين والمشردين بصورة طوعية وآمنة ودائمة، بطرق من بينها المشاركة في حماية اللاجئين والمشردين والمدنيين المعرضين للخطر، من خلال تيسير تقديم المساعدة الإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتهيئة الظروف المواتية لتعمير المنطقتين المذكورتين وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

(٤) S/2007/488.

(٥) مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ووزيرا الشؤون الخارجية.

(٦) S/2007/563.

مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخلها الخدمة تحت قيادة السلطة الوطنية، لكنهم سيخضعون للتدريب والتوجيه من قبل عنصر شرطة الأمم المتحدة. وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة، وأكد مجددا على أهمية بعثة الأمم المتحدة المقترحة، التي يأمل في أن تساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة، بالاقتران مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المأذون بها مؤخرا، إلى حين التوصل إلى اتفاقات سياسية على حل دائم. وأخيرا، شدد الأمين العام على أهمية التنسيق الملائم بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والسلطات في تشاد، وأكد على الحاجة إلى الاستعداد المبكر لتكوين العنصر العسكري للمتابعة الموصى به.

وأدى الرئيس (الكونغو) ببيان باسم المجلس^(٣). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الذي يقترح فيه مفهوما منقحا للعمليات من أجل وجود متعدد الأبعاد يرمي إلى المساهمة في حماية المعرضين للمخاطر من اللاجئين والمشردين داخلها والسكان المدنيين في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتيسير توفير المساعدة الإنسانية.

طلب إلى الأمين العام أن يدرس، بالتشاور مع حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، الترتيبات اللاحقة لهذا الوجود المتعدد الأبعاد بعد فترة ١٢ شهرا، ولا سيما على أساس تقييم مشترك للاحتياجات تجريه منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد ستة أشهر من نشر عناصر الوجود المتعدد الأبعاد.

أعرب عن استعداده للإذن بإنشاء وجود متعدد الأبعاد في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(٣) S/PRST/2007/30.

طلب إلى الاتحاد الأوروبي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن، في منتصف فترة نشر العملية وفي نهايتها؛

حث جميع الدول الأعضاء، خاصة الدول المتاخمة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، أن تيسر، دونما عائق أو تأخير، انتقال جميع الأفراد المتجهين إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك تسليم جميع المعدات والمسؤن والإمدادات وغيرها من السلع الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة وعملية الاتحاد الأوروبي؛

شجع حكومات كل من السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على التعاون الفعال بغية تنفيذ اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛

ناشد الجهات المانحة أن تضاعف جهودها من أجل سد الاحتياجات الإنسانية والتعميرية والإنمائية لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

قرر أن يشمل الوجود المتعدد الأبعاد، لمدة سنة واحدة، بعثة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛

طلب إلى الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى الإسراع بإبرام اتفاقات لمركز القوات في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛

ومتصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

أذن للاتحاد الأوروبي بأن ينشر عملية؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً بعد إجراء ما يلزم من مشاورات مع حكومة كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛

دعا حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقات مركز القوات بأسرع ما يمكن؛

الأمريكتان

٢٢ - المسألة المتعلقة بهاييتي

أدرج المجلس الرسالة في جدول أعماله^(٢). وعلاوة على ذلك، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

(٢) خلال هذه الفترة، وإضافة إلى الجلسات التي شملها هذا الفرع، عقد المجلس مجموعة من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، عملاً بالجزأين ألف وباء من مرفق القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وعُقدت الجلسات في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٨٧)، وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٨٣)، وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٣٦٧)، وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٠٦)، وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٢٥)، وفي ١٠ أكتوبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٧٥٥).

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

٤٩١٧ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤

في رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، طلب الممثل الدائم لجامايكا، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة المتعلقة بهاييتي في ضوء الوضع المتردي باطراد الذي يؤثر على السلام والاستقرار في المنطقة^(١).

وفي الجلسة ٤٩١٧، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير

٢٠٠٤ استجابة للطلب الوارد في الرسالة المذكورة أعلاه،

(١) S/2004/143